أرجأت البت في 4 اقتراحات بقوانين بهذا الشأن لإعداد قانون متكامل

«المالية» عن رسوم تحويلات الوافدين: ستوفر 60 مليون دينار سنوياً

■ خورشيد : تشمل الوافدين ولا تخص المواطنين..والنقاش تناول الجوانب السلبية والإيجابية لتطبيقها

اجتماع اللجنة المالية بحضور الوزير الحجرف والهاشل (تصوير : صالح محمد)

■ الرسوم ستقسم وفق شرائح .. واللجنة التشريعية أوصت بأن يتم تطبيق القانون على الجميع ولكننا رفضنا
■ أموال المستثمرين الكويتيين أغلبها في البلاد وما يتم استثماره في الخارج رقم بسيط جداً
■ هناك بنوك وشركات صرافة تأخذ نسباً متفاوتة من التحويل لم تحدد بقانون
■ سمعة الكويت عالية بفضل التشريعات التي تحافظ على حقوق الإنسان ولن تتأثر بسبب هذه الرسوم

■ التحويلات في السنوات الخمس الماضية بلغت 19 ملياراً وبات ضرورياً أن يتم أخذ رسوم عليها

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها امس 4 اقتراحات بقوانين بشان فرض ضريبة أو رسوم على التحويلات الخارجية للوافدين بحضور وزير المالية نايف الحجرف ومحافظ البنك المركزي محمد الهاشل.

وأوضح رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن النقاش تناول الجوانب السلبية والإيجابية لتطبيق مثل هذه الرسوم التي تم التاكيد على انها تشمل الإخوة الوافدين ولا تخص المواطنين.

وأضاف أن اللجنة بحثت آلية فرض الرسوم المقترحة على أن تحدد الرسوم وفق شرائح مشيرا إلى أن الهدف من هذه الاقتراحات هو إضافة مبالغ تتراوح بين٥٠ و ٦٠ مليون دينار إلى الميزانية العامة للدولة سنويا.

وأشار إلى أن تلك الرسوم تطبق في ثلاث دول خليجية لافتا إلى أن التحويلات من الكويت في السنوات الخمس الماضية بلغت ١٩ مليار دينار وبات ضرورياً ان يتم اخذ رسوم على هذه التحويلات لمعالجة الاختلالات في الميزانية.

وقال إن اللجنة استعرضت وجهة نظر اللجنة التشريعية بشان احتمالية وجود شبهة دستورية في الاقتراح بفرض رسوم على الوافدين فقط وأوصوا بأن يتم تطبيقه على الجميع لكن أعضاء (المالية) اعترضوا على ذلك لأن اغلب أموال المستثمرين الكويتيين تستثمر في الكويت وما يتم استثماره في الخارج من أموال تقدر باكثر من ٤ مليارات و ١٣٥ مليون دينار وهذا رقم بسيط جدا.

وأكد خورشيد ان هذا الموضوع لم يحسم وسوف يستكمل الأسبوع المقبل من أجل إقرار قانون يشمل الاقتراحات الأربعة سيتم اعداده من قبل المكتب الفني للجنة لأن هناك ملاحظات مهمة تتضمن النسبة والعقوبات وغيرهما.

وأشاد خورشيد بوجهة نظر اللجنة التشريعية الا انه أشار إلى أن الحكومة ملزمة بأن توفر الرعاية السكنية والصحية والتعليمية للمواطن ولكنها غير ملزمة ان توفرها للوافد والدولة لها حق في معالجة الاختلالات بالميزانية العامة للدولة.

وذكر خورشيد ان هناك بنوكا وشركات صرافة تاخذ نسبا متفاوتة من التحويل لم تحدد بقانون لاسيما ان هناك عمالة هامشية ومنزلية ومتوسطة.

وأشار إلى ان الرسوم المباشرة تمثل البعد المنظور ولكن البعد غير المنظور هو الانعكاسات على التركيبة السكانية في المجتمع خصوصاً ان الأرقام الموجودة مخيفة سواء على استخدام الشارع او المستشفيات او الأدوية او الكهرباء والماء في الوقت الذي تقدم فيه الكويت مساعدات للدول تفوق هذا المبلغ والتحولات الخارجية للوافدين أرقامها كبيرة لذلك لا مشكلة في اخذ الرسوم.

وأضاف خورشيد ان سمعة الكويت عالية بفضل قائد نهضتها والتشريعات التي تحافظ على حقوق الانسان ولن تتاثر بسبب هذه الرسوم

بأثر رجعي من 2010

«الصحية» تقر مكافأة نهاية خدمة كاملة لـ «3150» عاملاً في القطاع النفطي

اجتماع لجنة الشؤون الصحية

■ القانون لن يكلف الدولة ديناراً واحداً والمبلغ مرصود في مؤسسة التأمينات الاجتماعية

أقرت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بالإجماع اقتراحًا بقانون لتعديل المادة ٥١ من القانون ٦ لسنة ٢٠١٠ في شأن مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في القطاع الأهلي.

وقال رئيس اللجنة النائب د.حمود الخضير في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه سبق للمجلس أن أقر قانونا يمنح العامل في القطاع الخاص نهاية الخدمة كاملة ويتحمل رب العمل اشتراكات التأمينات الاجتماعية.

وأضاف الخضير أن اللجنة أقرت اليوم، امس ، تعديلا ليشمل القانون جميع العاملين منذ عام ٢٠١٠ ويعمل به بأثر رجعي مؤكدًا أن تقرير اللجنة سيكون جاهزًا نهاية الأسبوع الجاري ليتسنى إدراجه على جدول أعمال المجلس خلال الجلسة المقبلة.

وبين أن المستفيدين من هذا التعديل يبلغ عددهم ٣١٥٠ عاملا في القطاع النفطي والشركات التابعة، مؤكدًا في الوقت نفسه أن القانون لا يكلف الدولة دينارًا واحدًا بل هو مبلغ مرصود في مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

وقال الخضير إن الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني أبلغه أن المبلغ مرصود كما أكد وزير النفط أن المبلغ مرصود وسيتم صرفه فور تعديل القانون.

وأشار إلى أن هناك آراء مكتوبة من شركة النفط ومن مؤسسة التأمينات حول هذا الموضوع وهناك آراء للأشخاص المستفيدين من هذا التعديل.

وأكد الخضير أن اللجنة بجميع أعضائها ستدعم إقرار القانون وسرعة العمل به .(

طالب بالتركيز على توفير الأمن والغذاء ومنظومة القوانين والبنى التشريعية

السبيعي: لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في غياب السلم

السبيعي اثناء الاجتماع

.. وعبدالله اثناء حضوره المؤتمر

■ من غير المقبول أن تتدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية لدول أخرى لتحقيق أهداف اقتصادية وإستراتيجية
■ عبد الله: تقدمت باقتراح للجنة التنمية المستدامة باستثمار «الصناديق السيادية» في مشاريع الطاقة البديلة

أكد عضو الشعبة البرلمانية النائب الحميدي السبيعي أن هناك بلدانا لا تزال شعوبها تتقاتل لأسباب طائفية وعرقية مشيرا إلى أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة بمفهومها الواسع في غياب حالة السلم في تلك البلدان.

وقال السبيعي في مداخلة له خلال اجتماع اللجنة الدائمة الأولى الخاصة بالسلم والأمن الدوليين المنبثقة عن الاتحاد البرلماني الدولي امس « لا يمكن أن نتحدث عن السلم طالما لا توجد هناك تنمية مستدامة».

وأضاف «علينا أن نركز على اهمية توفير الأمن والغذاء ومنظومة القوانين والبنى التشريعية التي تحمي الأفراد في المجتمع إلى جانب حض السلطات على توفير العدالة في القضاء اضافة الى وجود برلمان وحكومات بلا فساد».

وأكد السبيعي اهمية مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في إيقاف بعض الدول عند حدها من خلال التطبيق العادل والحازم لقرارات منظمة الأمم المتحدة وفرض عقوبات رادعة ضد اي دولة تتجاوز قرارات المنظمة الدولية.

ورأى السبيعي انه من غير المقبول أن تتدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية لدول أخرى لتحقيق أهداف اقتصادية واستراتيجية وسياسية معينة داعيا الدول المقتدرة اقتصاديا الى مساعدة الدول المتعثرة ماليا ودفع استثماراتها نحو الشعوب ومساندتهم في شتى المجالات

ومن جانب آخر قال عضو الشعبة البرلمانية النائب د.خليل عبدالله إن لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة المنبثقة عن الاتحاد البرلماني الدولي استانفت امس مناقشاتها لمشروع القرار بشأن الطاقة البديلة والذي جرى مناقشته سابقا في اللجنة التنفيذية في سانت بطرسبورغ وحضرتها الكويت لكونها ممثلة للمجموعة العربية.

وأضاف أيل في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع أن اللجنة بدأت بتجميع الملاحظات والتعديلات المقترحة على مشروع القرار من الدول الأعضاء وأنه تقدم باقتراح يحث البرلمانيين على حض حكوماتهم على المساهمة من خلال صناديقها السيادية في الاستثمار بالشركات والمشاريع المتعلقة بالطاقة البديلة.

وأشار إلى أنه تقدم باقتراح ثان يدعو فيه البرلمانيين إلى حث حكوماتهم على تحويل جزء من الميزانيات المخصصة للتسليح والدفاع في دولهم إلى بند خاص بمشاريع التنمية المستدامة وبخاصة المتعلقة بالبحث والتطوير في مجال الطاقة البديلة.(

بأثر رجعي من 2010

«الصحية» تقر مكافأة نهاية خدمة كاملة لـ «3150» عاملاً في القطاع النفطي

في ضوء تزايد قائمة المسجلين في ديوان الخدمة المدنية

الدوسري يقترح زيادة نسبة تكويت الوظائف في التعاونيات

أعلن النائب ناصر الدوسري أنه تقدم باقتراح برغبة لزيادة نسبة تكويت الوظائف في قطاع التعاونيات من خلال توظيف الشباب في الجمعيات ومنح فرصة اكبر للمتقاعدين الكويتيين للعمل في الجمعيات.

ونص الاقتراح على ما يلي:

في ضوء تزايد قائمة المسجلين في ديوان الخدمة المدنية ونظرا لأهمية قطاع التعاونيات في الاقتصاد الكويتي وبهدف تشجيع الشباب الكويتي على العمل به لتحقيق أهداف الدولة التنموية وزيادة نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص والحد من العمالة الوافدة وحفاظا على حقوق المساهمين.

لذا اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

- زيادة نسبة تكويت الوظائف في قطاع التعاونيات.
- توظيف الشباب الكويتي في الجمعيات التعاونية بما يتناسب ومؤهلاتهم وخبراتهم على الفرص الوظيفية المتاحة في الجمعيات التعاونية إضافة إلى تاهيلهم للالتحاق بهذه الفرص الوظيفية وضمان الاستمرار بها.
- منح فرصة اكبر للمتقاعدين الكويتيين للعمل في الجمعيات التعاونية بما يتناسب معهم.
- صرف علاوة سنوية على الراتب للمواطنين بهدف تحفيزهم على الاستمرار بالعمل في التعاونيات على الا تقل عنما يحصل عليها نظراؤهم في القطاع الحكومي.
- إلحاق الراغبين في العمل بالجمعيات التعاونية بدورات تدريبية تهدف الى اكتسابهم المهارات اللازمة للعمل بهذا المجال.
- إنهاء كافة عقود الوافدين في الجمعيات التعاونية الذين مر على تعيينهم ١٨ عاما او تجاوزت اعمارهم ٦٠ عاما.(

اعتبر أنه يزيد التأزيم بين المجلس والحكومة

العتيبي : سياسة تدوير الوزراء هروب من المسؤولية

اعتبر النائب خالد العتيبي أن الحكومة من خلال سياسة تدوير الجهات الحكومية بين الوزراء التي دأبت عليها الفترة الأخيرة تسعى للصدام مع مجلس الأمة.

وقال في تصريح صحفي إنه بدلا من أن يتحمل كل وزير مسؤوليته وتبعات قراراته فاجأ بخطة الهروب للأمام التي تمارسها الحكومة لحماية وزرائها.

وقال العتيبي» للأسف الحكومة تعتقد أنها تمنع الاحتقان السياسي بين النواب والوزراء ولكنها للأسف تدفع إلى مزيد من التأزيم السياسي بين السلطتين ويكفي ما فعلته مع وزيرة الشؤون قبيل الاستجواب بإسناد تبعية الخطوط الكويتية إلى وزير آخر لحماية الوزيرة من محاسبة شعبية مستحقة لها».

وتساءل العتيبي» أين مبدأ الثواب والعقاب الحكومي الذي قرأنا عنه في تصريحات حكومية بداية المجلس الحالي وعقب التشكيلة الحكومية».

وأكد أن ضرب أسس العمل السياسي بسياسات خارج الأعراف لحماية وزراء فشلوا في مهام منوطة لهم بحجة التضامن الحكومي هو تشجيع على حماية أي وزير يخطئ أو يتقاعس في تأدية عمله بجانب أنه ضرب لمبدأ الرقابة الذي كفله الدستور لممثل الأمة.

وشدد العتيبي رفضه ما يقال عن أن هناك وزارات ذات تركة ثقيلة مشيرًا إلى أن التركة يصنعها الوزير والتاريخ السياسي للكويت أكد أن هناك رجالات دولة تقلدوا منصب الوزير في ظروف صعبة واستطاعوا التغلب على مشاكل وقضايا كبيرة بحسن إدارتهم وقراراتهم التي أدت للتغلب على هذه القضايا ولم يهربوا من المساءلة السياسية.

خالد العتيبي